

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

السداسي الثاني

السنة الجامعية: 2023/2022

أستاذ المقياس: عادل بن عيسى



قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مراجعة ومحاسبة

مقياس : قانون الأعمال

الامتحان الثاني في مقياس قانون الاعمال

التمرين الاول: (8 نقطة)

اجب بـ نعم أو لا على كل عبارة من العبارات الآتية ، ثم صحح الخطأ إن وجد

1. خطأ_ الفرق بين قانون الاعمال و القانون التجاري هو ان قانون الأعمال اكثر تخصصية من قانون التجاري
2. خطأ_ الاشخاص الممنوعين من اكتساب صفة التاجر هم المحكوم عليهم لارتكابهم جرائم جنائية(طبقا للمادة 8 من القانون 08-04 الصادر ، 14/08/2004 المتعلق بممارسة الأنشطة)
3. خطأ_ الأعدار هو توجه اعدار الى المدين من قبل الدائن ينبيهه من اجل الوفاء بالالتزام ويكون وفق الإجراءات القانونية المعمول بها
4. صحيح
5. خطأ_ العمل التجاري هو عمل ينطوي على المضاربة
6. خطأ_ مجلس المراقبة يمكنه اجراء الرقابة في أي وقت من السنة ويطلع على الوثائق
7. صحيح
8. خطأ_ معايير التفرقة التي وضعها الفقهاء كانتوفقا لنظريتينهما النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية

التمرين الثاني:(4 نقطة)

1. المصادر الرئيسية لقانون الأعمال

تنقسم الى قسمين مصادر الأساسية الداخلية والخارجية, ومصادر تفسيرية

المصادر الاساسية

الداخلية : يقصد بهذا المصدر الداخلي اي الوطني اي مجموعة القوانين دخل الدولة التي يستمد منها قوته التجاري والمدني على وجه الخصوص وباقية قوانين اخر كقانون المستهلك والعرف والعاداتوهي مصدر الزامية للقاضي, واما فقه والاجتهادات القضائية فهي مصادر غير الزامية للقاضي وتأخذ على سبيل الاستدلال

الخارجية : اي الدولية وتتمثل في مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بكل انواعها اشكالها مثلها اتفاقية جنف لسنة 1930 اتفاقية فينا الخاصة بالبيوع الدولي 1970 اتفاقية الجات الخاصة بالتسعين الجمركية و اتفاقية باريس الخاصة بحماية حقوق الملكية الصناعية و الفكرية

المصادر التفسيرية

القضائية : ومفادها السوق القضائية والتي تتضح اهميتها ما يلي

تساعد في سد العجز التشريعي عن ملاحقة التطور في الحياة التجارية؛

نشر فقه القانوني؛

تسها مهمة المحامي عند كتابة المذكرات

الفقه: وهو المصدر الذي يلي القضاء؛ يتمثل في مجموعة الآراء التي يطرحها رجال القوانين في المجالات والمؤلفات العلمية والمتضمنة تقدم للنصوص القانونية وتعليقاتهم للفقه اهمية قصوى في توجيه القاضي و المشرع للقيان بوظيفتهما

2. الفروع الرئيسية لقانون الأعمال

يتفرع قانون الأعمال الى عدة فروع اهمها وهي كالتالي

قانون الملكية الفكرية : هو ذلك القانون الذي يمنح الافراد وجه ما في امتلاك عمل فكري ابداعي اي انه من اختراعه لخاص اي من اجتهاده الشخصي كالمصنفات الأدبية والرموز والاسماء والصور وبموجب هذا القانون فإنه يمنع لأية جهة غير مالكة الاستلاء عليها واستخدامها دون اذن مسبق.

قانون الجنائي للأعمال : هو ذلك الفرع الذي يحدد العقوبات اي نوع العقوبة المتمشية مع الجرم وكيفية تطبيقها على المجرم اي هو يرتبط بالجريمة بشكل وثيق

قانون المستهلك: هو القانون الذي يسعى الى الحفاظ على حق المستهلك وحماية مصالحه من الغش التجاري ومنع استغلال غير مشروع قد يقوم به التجار كالاحتكار والمبالغة في الأسعار مثلاً

قانون الأعمال العام او قانون الاقتصادي العام : يتضمن جميع فروع القانون المتعلقة بالتدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية يمكن ان يكون هذا التدخل اما لدعم الأنشطة الاقتصادية (قانون الاستثمار) او الإشراف عليها (منع استيراد سلعة معينة) وتنظيم مختلف النشاطات او التدخل على هياكل لضمان توفير الأنشطة (تسجيع صناعة الوطنية) وجميع مكونات قانون الأعمال العام الحالات العامة ليست ضمن تخصص القانون العام ويعد قانون تجاري وقانون المنافسة او

الموضوعي للاتحاد الأوربي تخصصات ذات مكانة بالرزة في ممارسة ق الأعمال العام حيث
يعد هذا الأخير من متعددي الاختصاص

التمرين الثالث : (8 نقطة)

مقدمة2ن

العرض انواع الشركات 4ن

شركات اموال ,شركات اشخاص ,شركات مختلطة

المواد القانونية

الخاتمة2ن